

شرائع الاسلام في مسائل الحلال

[450] ولو وقف على الفقراء أو على الفقهاء ، فلا بد من نصب قيم (77) لقبض الوقف.

ولو كان الوقف على مصلحة (78) ، كفى إيقاع الوقف عن اشتراط القبول ، وكان القبض إلى الناظر في تلك المصلحة . ولو وقف مسجداً صح الوقف ولو صلى فيه واحد (79) . وكذا لو وقف مقبرة تصير وقفاً بالدفن فيها ولو واحداً . ولو صرف الناس في الصلاة في المسجد أو في الدفن ولم يتلفظ بالوقف لم يخرج عن ملكه (80) . وكذا لو تلفظ بالعقد ولم يقبضه . النظر الثالث في اللواحق وفيه مسائل: الأولى: الوقف (81) ينتقل إلى ملك الموقوف عليه ، لأن فائدة الملك موجودة فيه ، والمنع من البيع لا ينافيه كما في أم الولد . وقد يصح بيعه على وجه (82) . فلو وقف حصة من عبد ثم أعتقه ، لم يصح العتق لخروجه عن ملكه . ولو أعتقه الموقوف عليه لم يصح أيضاً ، لتعلق حق البطون (83) به . ولو أعتقه الشريك مضى العتق في حصته ولم يقوم عليه ، لأن العتق لا ينفذ فيه مباشرة ، فالأولى أن لا ينفذ فيه سراية (84) . ويلزم من القول بانتقاله إلى الموقوف عليهم افتكاكه من الرق ، ويفرق بين العتق مباشرة وبينه سراية ، بأن العتق مباشرة يتوقف على انحصار الملك في المباشر ، أو فيه وفي شريكه ، وليس كذلك افتكاكه ، فإنه إزالة للرق شرعاً فيسري في باقيه ، فيضمن الشريك القيمة ، لأنه يجري مجرى الاتلاف ، وفيه تردد (85) . _____ (77) يعني: متولي،

ولو لم ينصها كان القبض للحاكم الشرعي ، لأنه ولي كل مالا ولي له ، ولا يكفي قبض بعض الفقهاء ، أو بعض الفقراء ، لأنه ليس وقفاً عليه فقط . (78) كالوقف على مسجد ، أو مدرسة ، أو نحوهما (الناظر في تلك المصلحة) أي: متولي ذلك المسجد ، أو تلك (79) فصلاً شخص واحد فيه قبض له . (80) بل يحتاج الوقف إلى الصيغة فلا يكفي المعاطاة فيه (ولم يقبضه) أي: لم يعطه للجهة التي يجب ، كما لو وقف مسجد ، وأغلق الباب فلم يصل فيه أحد ، أو وقف مقبرة ولم يدفن فيه أحد ، وهكذا . (81) هذا في الوقف على أشخاص ، كالوقف على أولاده ، أو الفقهاء ، أو الفقراء ، ونحو ذلك (فائدة الملك) كالنماء ، والضمان له ، ونحوهما (كما في أم الولد) فإنها ملك مع أنه لا يجوز بيعها . (82) كالاختلاف بين الموقوف عليهم بحيث يخشى خراب الوقف ، وغير ذلك مما سيأتي ذكره في المسألة الثامنة . (83) أي: البطون الآتية . (84) يعني: لو كان العبد كله وقفاً على زيد لم يجز لزيد عتقه ، لتعلق حق البطون الآتية به ، وهذا معنى (عتقه مباشرة) فكيف بالسراية ينعتق القسم الموقوف من العبد وقد تعلق به حق البطون الآتية . (85) أي: في افتكاك العبد الموقوف عليه بالسراية تردد وفي الجواهر: بل منع ، لورود أدلة الوقف على عامة الأدلة ، توهب ، ولا تباع لا تورث) سواء الافتكاك والاختياري

